

بنمو 7,5% في نهاية فبراير الماضي

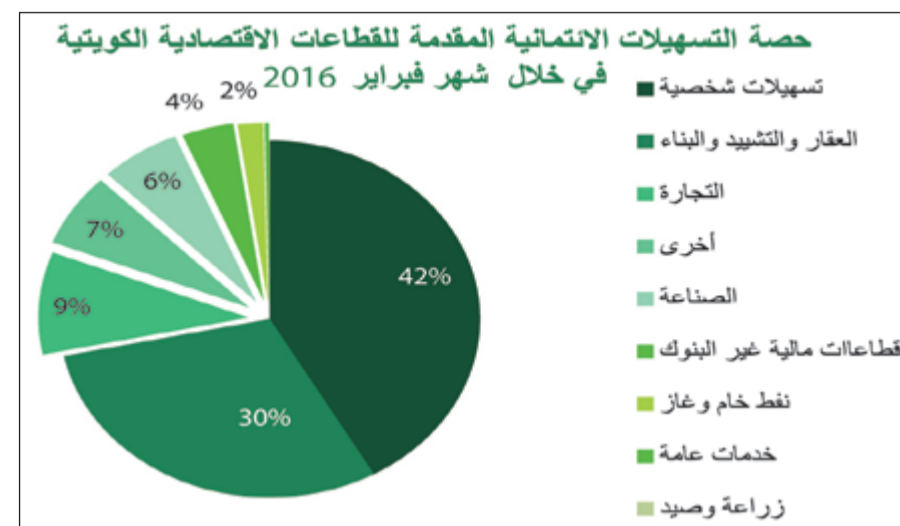
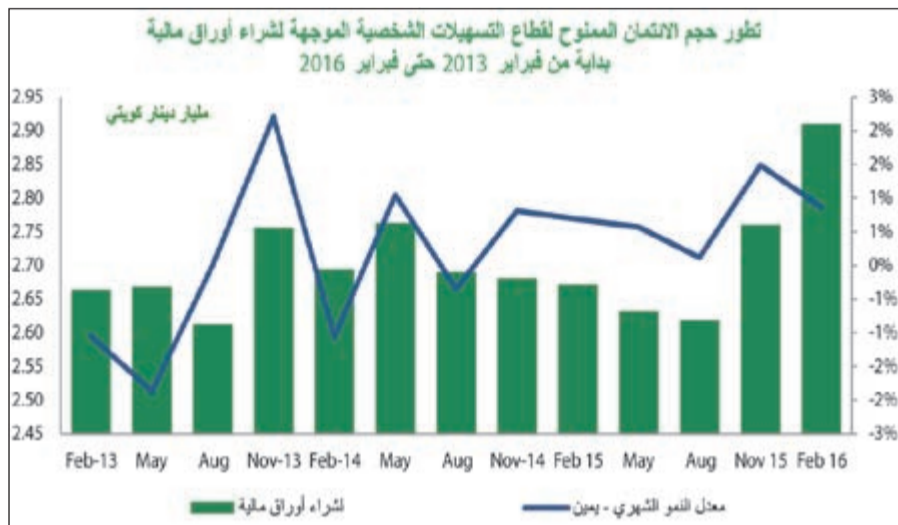
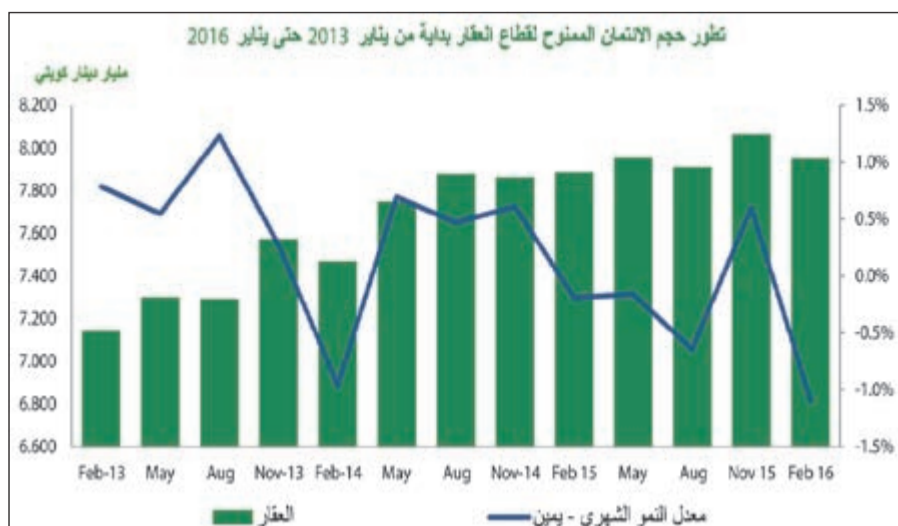
«بيتك»: 33 مليار دينار حجم الائتمان المصرفي في الكويت

ارتفاع ودائع القطاع المصرفي إلى 84,3% في فبراير

نمواً 11,6% سنوياً للتسهيلات الشخصية بالغة 13,85 مليار دينار

9,9 مليارات دينار حصة قطاعي العقار والإنشاءات والبناء من التسهيلات الائتمانية

نمواً سنوياً 16% للائتمان الصناعي متجاوزاً ملياراً دينار



قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي ارتفع مسجلاً 7,5% خلال شهر فبراير من العام الحالي مقابل 6,4% في نفس الشهر من العام الماضي، إذ اقترب حجم الائتمان الممنوح من 33,2 مليار دينار في فبراير، مقابل 30,8 مليار دينار في العام الماضي، كما يعد نمو السنوي هذا العام أكبر من متوسط معدلات نمو السنوية البالغة نسبتها 6% في العام الماضي. وقد زادت التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة للأنشطة الاستهلاكية والأخرى بشكل طفيف في فبراير مقارنة بالعام الماضي، كما زاد الائتمان إلى جميع الأنشطة الاقتصادية، إذ حافظت القطاعات الاقتصادية التي تمثل قطاع الأعمال على نموها السنوي بنسبة 11,3%، ويضم أنشطة الصناعة والتجارة والزراعة والنفط وأنشطة أخرى، وكذلك الخدمات العامة، ويأتي هذا النمو مدفوعاً بزيادته في قطاع الصناعة التي بلغت 15,9% وفي التجارة بنسبة 5,4%، كما ارتفع في قطاع النفط والغاز الخام بما يفوق 55%، وفي قطاع الخدمات العامة بنسبة 31%، كما ارتفع الائتمان الموجه للنشاط العقاري بنسبة 7,4% والائتمان الموجه للأنشطة المالية غير البنوك وشراء أوراق مالية بنسبة 4,2% مدفوعة بارتفاع يفتوق 8,9% لقروض شراء الأفراد للأوراق المالية بينما انخفضت القروض للمؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 4,9%.

السنوي الذي نسبته 9,1% في العام الماضي.

قطاع الصناعة

وقد ارتفع الائتمان الممنوح إلى قطاع الصناعة إلى 2,030 مليار دينار (6,1% من الائتمان) في فبراير بزيادة شهرية طفيفة نسبتها 0,3% وبمقدار 5 ملايين دينار عن قيمته الممنوحة في يناير والتي انخفضت 2,025 مليار دينار بمعدل قدره 0,5% على أساس شهري وبحوالي 10 ملايين دينار.

وقد زاد الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع بوتيرة نمو مستقرة خلال شهري فبراير ويناير مسجلاً في حدود 16%، ويأتي هذا بعد انخفاضه بنسبة 2,3% في العام الماضي على أساس سنوي.

النفط والغاز

كما زاد الائتمان الممنوح إلى قطاع النفط الخام والغاز ليصل إلى 645 مليون دينار (9% من الائتمان) في فبراير على أساس شهري بنسبة 1,2% وبحوالي 7,8 ملايين دينار، مقارنة مع 637 مليون دينار في يناير، بعد انخفاض شهري شهد الائتمان الموجه لهذا القطاع في يناير بنسبة 1,9% وبحوالي 12 مليون دينار في يناير، فيما هاد نمو السنوي نسبياً مسجلاً 55% في فبراير بعد نمو أكبر بنسبة 56,4% في يناير، وهي معدلات تقرب من معدل النمو السنوي الذي شهدته الائتمان في فبراير من العام الماضي حين زاد بنسبة 57% على أساس سنوي.

وبمقدار 89 مليون دينار، وهو ما يعني ارتفاعاً كبيراً مقابل نمو التمويل بنسبة 0,4% ما يعادل 8,8 ملايين دينار، حين بلغ الائتمان بهذا القطاع 2,1 مليار دينار (تمثل 6,4% من الائتمان) خلال يناير، في حين تضاعفت وتيرة النمو السنوي في فبراير مسجلة 6,5% مقابل نمو أقل كانت نسبته 3,2% في يناير، لكن تلك المعدلات المرتفعة أدنى من نمو السنوي الذي وصل إلى 17% في فبراير من العام الماضي.

قطاع الإنشاءات

وبين التقرير أن نمو الائتمان الممنوح لقطاع الإنشاءات ارتفع إلى 1,978 مليار دينار (6% من الائتمان) بنسبة نمو شهرية طفيفة قدرها 0,1% وبنحو 1,296 مليار دينار (3,9% من الائتمان) في يناير، بينما تحسنت تراجع الائتمان السنوي للائتمان الموجه إلى هذا القطاع مسجلاً 4,9% في فبراير بعدما انخفض بنسبة أكبر في الشهر السابق له قدرها 6,5%، ومقارنة كذلك بمعدل تراجعها

شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم فقد انخفضت بنسبة 0,2% وبحوالي 2,7 مليون دينار على أساس شهري إذ وصل حجمها إلى 1,184 مليار دينار (8,6% من الائتمان الشخصي) في فبراير، بعد تراجع شهري بأكبر نسبة وصل إلى 0,7% وبمقدار 8 ملايين دينار حين بلغت 1,19 مليار دينار في يناير. أما على أساس المقارنة السنوية، فقد استقرت وتيرة تراجعها مسجلة 1,8% خلال شهر فبراير ويناير من العام الحالي فيما كانت تزيد بمعدلات نمو سنوية إيجابية وصلت إلى 3,6% في العام الماضي.

النشاطات الأخرى

زاد الائتمان الممنوح للنشاطات الأخرى إلى 2,2 مليار دينار (تمثل 6,7% من الائتمان) في فبراير على أساس شهري بنسبة 4,2%

ذات الشهر من العام الماضي على حساب حصة قطاعي العقار والتشييد والإنشاءات مجتمعين التي تراجعت بمقدار 1,8%، إذ تشكل حصة القطاعات الثلاثة 71,7% من حجم الائتمان طبقاً لبيانات فبراير 2016. ويتحليل التسهيلات الائتمانية خلال شهر فبراير 2016 طبقاً لخصائصها الاقتصادية المختلفة، مازالت التسهيلات الائتمانية الشخصية تستحوذ على أكبر حصة زادت إلى 41,8% في فبراير مقابل 40,1% من حجم التمويل في العام الماضي، وقد زاد الائتمان الموجه إلى الأفراد على أساس شهري بنسبة طفيفة قدرها 0,5% وبحوالي 75 مليون دينار إذ بلغت قيمته 13,85 مليار دينار في فبراير، ويأتي ذلك بعد تراجع شهري بنسبة 0,4% في الشهر السابق له حين بلغ 13,78 مليار دينار في يناير 2016. وقد ارتفع

النمو السنوي للائتمان الموجه للأفراد مسجلاً 11,6% في فبراير بعد نمو سنوي أقل نسبياً قدره 11,4% في الشهر السابق له، كما يزيد على معدل النمو السنوي الماضي ونسبته 9,2%.

وأوضح التقرير ان التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية ارتفعت بنسبة 0,9% وبنحو 25 مليون دينار، إذ وصلت 2,91 مليار دينار (21,6% من الائتمان الشخصي) في فبراير، في المقابل كانت انخفضت إلى 2,88 مليار دينار في يناير وبنسبة 3,5%، وبذلك استقر نموها السنوي مسجلاً 8,9% خلال فبراير بعد نمو سنوي مماثل في يناير، إلا أنها تراجعت في العام الماضي بنسبة 0,8% على أساس سنوي. أما القروض الشخصية الاستهلاكية التي يحصل عليها الأفراد لتمويل

تراجع القروض الشخصية بـ 1,3% مسجلة 312 مليون دينار

انخفاض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3 مليارات دينار

انخفاض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3 مليارات دينار

انخفاض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3 مليارات دينار

انخفاض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3 مليارات دينار

انخفاض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3 مليارات دينار

انخفاض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3 مليارات دينار

انخفاض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3 مليارات دينار

انخفاض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3 مليارات دينار

وإشارة التقرير إلى أن التسهيلات الائتمانية الشخصية شكلت بالإضافة إلى الموجهة لقطاع العقار وقطاع التشييد والإنشاءات الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، وقد زادت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في فبراير 2016 بمقدار 1,5% عن

انطلاق أعمال منتدى الدوحة 2016 اليوم.. «الاستقرار والازدهار للجميع»

التي لا تتوفر على احتياطات مالية كبيرة لمواجهة الأزمة، كما ستلجأ دول نفطية أفضل حالا إلى السحب من احتياطياتها المالية لتعويض العجز حتى تتجنب الساس بشبكة الدعم الاجتماعي الكبيرة التي توفرها لمواطنيها. وفيما تبرهن هذه الإمكانيات المحدودة للدول والحكومات في التعامل مع مروحة واسعة من القضايا والمشكلات التي جرى ذكرها آنفاً، تزداد الحاجة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأهلي وإشراكها في تحمل الأعباء والمسؤوليات لمواجهة هذه التحديات وتعزيز مسيرة التنمية والاستقرار. بدءاً بحملات التثقيف والتوعية بمحدودية الموارد وترشيد استخدامها والحفاظ على البيئة، وصولاً إلى المساهمة في تنمية المجتمع وبناءه وتأمين عناصر قوته من تعليم وصحة ونشر الوعي والقيم الإنسانية المثلى. ويسعى المنتدى الدوحة في دورته السادسة عشرة (2016) إلى جمع أكبر عدد من الخبراء والأكاديميين والسياسيين وصناع القرار والمختصين ورجال الأعمال والمنظمات المجتمعية والخدمية من دول العالم، لمناقشة سبل تحقيق الاستقرار والازدهار الإقليمي والعالمي، في ضوء التحديات الكبرى التي تواجه عالم اليوم.

السياسية، تشهد الاقتصادات الكبرى في العالم (الاسيما الصين) تتباطأ ملحوظاً في النمو، ينعكس على أسواق الأسهم والسندات وتزايد عدد السكان وغلبة النزعات الاستهلاكية، وتفاقم الهجرة غير الشرعية. وتبرز معظم الأزمات والتحديات التي تواجه عالم اليوم بدفع من عوامل بعضها ناشئ عن سوء توزيع الثروة أو غياب العدالة، وبعضها ناجم عن شعور بالتهميش والإقصاء نتيجة غياب الاعتراف داخل الدول والمجتمعات أو فيما بينها، وينتج البعض الآخر عن محاولة بعض الدول الطموحة الاستفادة من تغيرات في موازين القوى الإقليمية والعالمية لتعزيز مواقع نفوذها وسيطرتها. وعلى اختلاف هذه الأسباب تبدو الحاجة ملحة إلى فهم سياقات وظروف وطبيعة كل أزمة، وذلك لوضع أفضل الاستراتيجيات للتعامل معها، وإنشاء أطر تعاون ثنائي وجماعي للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وتحقيق الاستقرار والازدهار والتنمية للجميع بعد أن تبينت محدودية قدرة كل دولة مهما كبرت مواردها على التعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد. وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التهديدات الأمنية والأزمات

تنامي الصراعات بين الدول وداخل المجتمعات وتضاعف أعداد اللاجئين وحضاييا العنف والحروب، يغذيها إحساس متزايد بمحدودية الموارد (من ماء وغذاء وطاقة)، إضافة إلى تزايد عدد السكان وغلبة النزعات الاستهلاكية، وتفاقم الهجرة غير الشرعية. وتبرز معظم الأزمات والتحديات التي تواجه عالم اليوم بدفع من عوامل بعضها ناشئ عن سوء توزيع الثروة أو غياب العدالة، وبعضها ناجم عن شعور بالتهميش والإقصاء نتيجة غياب الاعتراف داخل الدول والمجتمعات أو فيما بينها، وينتج البعض الآخر عن محاولة بعض الدول الطموحة الاستفادة من تغيرات في موازين القوى الإقليمية والعالمية لتعزيز مواقع نفوذها وسيطرتها. وعلى اختلاف هذه الأسباب تبدو الحاجة ملحة إلى فهم سياقات وظروف وطبيعة كل أزمة، وذلك لوضع أفضل الاستراتيجيات للتعامل معها، وإنشاء أطر تعاون ثنائي وجماعي للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وتحقيق الاستقرار والازدهار والتنمية للجميع بعد أن تبينت محدودية قدرة كل دولة مهما كبرت مواردها على التعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد. وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التهديدات الأمنية والأزمات

تنامي الصراعات بين الدول وداخل المجتمعات وتضاعف أعداد اللاجئين وحضاييا العنف والحروب، يغذيها إحساس متزايد بمحدودية الموارد (من ماء وغذاء وطاقة)، إضافة إلى تزايد عدد السكان وغلبة النزعات الاستهلاكية، وتفاقم الهجرة غير الشرعية. وتبرز معظم الأزمات والتحديات التي تواجه عالم اليوم بدفع من عوامل بعضها ناشئ عن سوء توزيع الثروة أو غياب العدالة، وبعضها ناجم عن شعور بالتهميش والإقصاء نتيجة غياب الاعتراف داخل الدول والمجتمعات أو فيما بينها، وينتج البعض الآخر عن محاولة بعض الدول الطموحة الاستفادة من تغيرات في موازين القوى الإقليمية والعالمية لتعزيز مواقع نفوذها وسيطرتها. وعلى اختلاف هذه الأسباب تبدو الحاجة ملحة إلى فهم سياقات وظروف وطبيعة كل أزمة، وذلك لوضع أفضل الاستراتيجيات للتعامل معها، وإنشاء أطر تعاون ثنائي وجماعي للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وتحقيق الاستقرار والازدهار والتنمية للجميع بعد أن تبينت محدودية قدرة كل دولة مهما كبرت مواردها على التعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد. وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التهديدات الأمنية والأزمات

تنامي الصراعات بين الدول وداخل المجتمعات وتضاعف أعداد اللاجئين وحضاييا العنف والحروب، يغذيها إحساس متزايد بمحدودية الموارد (من ماء وغذاء وطاقة)، إضافة إلى تزايد عدد السكان وغلبة النزعات الاستهلاكية، وتفاقم الهجرة غير الشرعية. وتبرز معظم الأزمات والتحديات التي تواجه عالم اليوم بدفع من عوامل بعضها ناشئ عن سوء توزيع الثروة أو غياب العدالة، وبعضها ناجم عن شعور بالتهميش والإقصاء نتيجة غياب الاعتراف داخل الدول والمجتمعات أو فيما بينها، وينتج البعض الآخر عن محاولة بعض الدول الطموحة الاستفادة من تغيرات في موازين القوى الإقليمية والعالمية لتعزيز مواقع نفوذها وسيطرتها. وعلى اختلاف هذه الأسباب تبدو الحاجة ملحة إلى فهم سياقات وظروف وطبيعة كل أزمة، وذلك لوضع أفضل الاستراتيجيات للتعامل معها، وإنشاء أطر تعاون ثنائي وجماعي للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وتحقيق الاستقرار والازدهار والتنمية للجميع بعد أن تبينت محدودية قدرة كل دولة مهما كبرت مواردها على التعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد. وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التهديدات الأمنية والأزمات

تنامي الصراعات بين الدول وداخل المجتمعات وتضاعف أعداد اللاجئين وحضاييا العنف والحروب، يغذيها إحساس متزايد بمحدودية الموارد (من ماء وغذاء وطاقة)، إضافة إلى تزايد عدد السكان وغلبة النزعات الاستهلاكية، وتفاقم الهجرة غير الشرعية. وتبرز معظم الأزمات والتحديات التي تواجه عالم اليوم بدفع من عوامل بعضها ناشئ عن سوء توزيع الثروة أو غياب العدالة، وبعضها ناجم عن شعور بالتهميش والإقصاء نتيجة غياب الاعتراف داخل الدول والمجتمعات أو فيما بينها، وينتج البعض الآخر عن محاولة بعض الدول الطموحة الاستفادة من تغيرات في موازين القوى الإقليمية والعالمية لتعزيز مواقع نفوذها وسيطرتها. وعلى اختلاف هذه الأسباب تبدو الحاجة ملحة إلى فهم سياقات وظروف وطبيعة كل أزمة، وذلك لوضع أفضل الاستراتيجيات للتعامل معها، وإنشاء أطر تعاون ثنائي وجماعي للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وتحقيق الاستقرار والازدهار والتنمية للجميع بعد أن تبينت محدودية قدرة كل دولة مهما كبرت مواردها على التعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد. وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التهديدات الأمنية والأزمات

تنامي الصراعات بين الدول وداخل المجتمعات وتضاعف أعداد اللاجئين وحضاييا العنف والحروب، يغذيها إحساس متزايد بمحدودية الموارد (من ماء وغذاء وطاقة)، إضافة إلى تزايد عدد السكان وغلبة النزعات الاستهلاكية، وتفاقم الهجرة غير الشرعية. وتبرز معظم الأزمات والتحديات التي تواجه عالم اليوم بدفع من عوامل بعضها ناشئ عن سوء توزيع الثروة أو غياب العدالة، وبعضها ناجم عن شعور بالتهميش والإقصاء نتيجة غياب الاعتراف داخل الدول والمجتمعات أو فيما بينها، وينتج البعض الآخر عن محاولة بعض الدول الطموحة الاستفادة من تغيرات في موازين القوى الإقليمية والعالمية لتعزيز مواقع نفوذها وسيطرتها. وعلى اختلاف هذه الأسباب تبدو الحاجة ملحة إلى فهم سياقات وظروف وطبيعة كل أزمة، وذلك لوضع أفضل الاستراتيجيات للتعامل معها، وإنشاء أطر تعاون ثنائي وجماعي للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وتحقيق الاستقرار والازدهار والتنمية للجميع بعد أن تبينت محدودية قدرة كل دولة مهما كبرت مواردها على التعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد. وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التهديدات الأمنية والأزمات



العاصمة القطرية الدوحة تستضيف منتدى الاستقرار والازدهار للجميع

«متندى الدوحة الدولي للعام 2016»، برعاية وحضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي سيلقي كلمة في المناسبة، وبحضور حشد من رؤساء الدول والحكومات والشخصيات السياسية والديبلوماسية والإعلامية ونخبة من الباحثين والأكاديميين والخبراء والمفكرين وصناع القرار ورجال الأعمال وممثلي منظمات إقليمية ودولية وممثلي المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم. ويعقد هذا المنتدى الدولي تحت شعار «الاستقرار والازدهار للجميع»، حيث تحصر دولة قطر على تنظيمه من خلال وزارة الخارجية من منطلق الاهتمام بضرورة تعزيز السلام والاستقرار الدوليين، حيث يشكل إطاراً لحوار حر طرح فيه وتناقش مسائل حيوية مثل قضايا الاقتصاد والطاقة والأمن والدفاع والمجتمع المدني، وتناقش في جلسات المؤتمر التي تمتد لثلاثة أيام مسائل وقضايا ومفاتيح مهمة واستراتيجية من أبرز عناوينها: الوضع الإقليمي والدولي الراهن، الأمن العالمي واقعا وتحديات، أمن الخليج والحوار بدل النزاع، الاقتصاد العالمي والأجندة الدولية للتنمية المستدامة، تداعيات انخفاض